



عصرنة تسيير المرافق العمومية (عقود الشراكة العمومية والخاصة)

Modernization of Public Utility Management (Public-Private Partnership Contracts)

أ.د. موسى نسيمة¹

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، الجزائر

n.moussa@univ-alger.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025-05-20

تاريخ الاستلام: 2025-03-13

ملخص:

تبرز هذه الورقة البحثية أهمية عصرنة تسيير المرافق العمومية من خلال عقود الشراكة العمومية والخاصة، حيث تهدف هذه الشراكة إلى تحسين إدارة وتطوير المرافق العامة عبر التعاون بين القطاعين العام والخاص. في هذا النموذج، يساهم القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وإدارة بعض المرافق والخدمات العامة، بينما تظل الدولة مسؤولة عن الرقابة والإشراف لضمان المصلحة العامة. يساعد هذا النموذج في تقليل الأعباء المالية على الدولة من خلال توفير تمويل إضافي من القطاع الخاص، كما يعزز من الكفاءة بفضل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي يقدمها القطاع الخاص.

إضافةً إلى ذلك، يتم توزيع المخاطر بين الطرفين، حيث يتحمل كل طرف جزءاً من الخسائر في حال حدوث أي مشاكل، مما يساهم في جذب استثمارات كبيرة للمشروعات العامة. على الرغم من مزاياه التي تشمل تحسين جودة الخدمات وتخفيف الضغط المالي على الدولة، فإن هذا النوع من الشراكات يتطلب رقابة دقيقة لضمان تحقيق المصلحة العامة وضمان التوازن في توزيع المسؤوليات بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية: المرافق العمومية، العصرنة، عقود الشراكة.

¹ موسى نسيمة

Abstract:

This research paper highlights the significance of modernizing the management of public utilities through public-private partnership (PPP) contracts, aiming to improve the management and development of public facilities by fostering collaboration between the public and private sectors. In this model, the private sector contributes to the financing, implementation, and management of certain public services and infrastructure, while the state retains responsibility for oversight and regulation to ensure the public interest. This model helps alleviate the financial burden on the state by providing additional funding from the private sector, while enhancing efficiency through the expertise and modern technologies offered by the private sector.

Furthermore, risks are shared between both parties, with each assuming a portion of the losses in the event of issues, thus contributing to attracting substantial investments for public projects. Despite the advantages, which include improved service quality and reduced financial pressure on the state, this type of partnership requires precise oversight to ensure the protection of the public interest and to maintain a balanced allocation of responsibilities between the parties.

Keywords: Public Utilities, Modernization, Partnership Contracts.

المقدمة:

تُعد عصرنة تسيير المرافق العمومية من الأولويات الأساسية للدول الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. تعتمد هذه العملية على تطبيق التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات الإدارية لتعزيز الكفاءة والشفافية وتسريع الأداء. من خلال دمج التقنيات الرقمية والإبتكارات في مختلف جوانب تسيير المرافق العامة، يمكن تحسين مستوى الخدمات المقدمة، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتيسير وصول المواطنين إليها. (بن عامر أحمد عبد اللطيف، 2020، الصفحات 643-660).

كما تساهم عصرنة تسيير المرافق العمومية في تعزيز الاستدامة البيئية عبر تبني تقنيات صديقة للبيئة في تصميم وتشغيل هذه المرافق. يتيح استخدام الطاقة المتجددة وتطبيق تقنيات التدوير والحد من النفايات تحسين الأثر البيئي للمشروعات العامة، مما يواكب التوجهات العالمية نحو الحفاظ على البيئة. علاوة على ذلك، تساهم هذه العملية في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، حيث توفر الشفافية والمساءلة في إدارة المرافق العامة، مما يحد من الفساد ويشجع على الاستثمار في البنية التحتية. باتت عقود الشراكة بين القطاعين العام

والخاص، التي تندرج ضمن هذه العملية، أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في جذب الاستثمارات الخاصة وتمويل مشروعات كبيرة تكون الدولة غير قادرة على تحمل تكاليفها بالكامل.

تسهم هذه التطورات في خلق بيئة أكثر تنافسية توفر خدمات ذات جودة عالية بأسعار معقولة، وبالتالي تحسين الحياة اليومية للمواطنين. ويهدف تسيير المرافق العمومية بأسلوب عصري إلى تجاوز التحديات التقليدية مثل البيروقراطية والتأخير في إنجاز المهام، وذلك من خلال استخدام الرقمنة والحلول الذكية. على سبيل المثال، أصبحت الحكومات تعتمد على المنصات الإلكترونية والتطبيقات الرقمية لتقديم الخدمات العمومية، مثل استخراج الوثائق الرسمية ودفع الضرائب وتقديم الشكاوى (صايم مصطفى، بوقناديل محمد، 2018، الصفحات 28-46)

كما تُسهم العصرنة في تحسين تواصل الإدارة مع المواطنين، حيث تتيح لهم الوصول إلى المعلومات بسهولة واتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة وشفافة. لا تقتصر الفوائد على تحسين الخدمات، بل تمتد إلى ترشيد النفقات العامة وتقليل الهدر، مما يُعزز الاستدامة المالية.

تلعب عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص دورًا محوريًا في عصرنة تسيير المرافق العمومية، حيث تُعدّ وسيلة فعّالة لتحقيق التنمية وتحسين جودة الخدمات العامة، حيث تسمح هذه الشراكة باستفادة المرافق العمومية من الخبرات الفنية والإدارية التي يتمتع بها القطاع الخاص، بالإضافة إلى استغلال موارده المالية لتنفيذ مشاريع ضخمة تحتاج إلى استثمارات كبيرة. على سبيل المثال، يُمكن للقطاع الخاص أن يتولى تصميم وتشغيل وصيانة مرافق حيوية مثل الطرق، والمستشفيات، ومحطات الطاقة، مع التزامه بمعايير محددة لضمان جودة الخدمة. من جهة أخرى، يتيح هذا النموذج للإدارة العمومية التركيز على دورها التنظيمي والرقابي بدلاً من الانشغال بالعمليات اليومية، مما يعزز الكفاءة والابتكار. علاوة على ذلك، تُسهم الشراكة في تقاسم المخاطر بين القطاعين، حيث

يتحمل كل طرف مسؤولية محددة بما يتناسب مع قدراته. ومع ذلك، لتحقيق النجاح، ينبغي أن تكون عقود الشراكة مبنية على أسس شفافة وواضحة، مع ضمان تحقيق التوازن بين المصالح العمومية والخاصة، وخلق إطار قانوني يضمن حماية حقوق جميع الأطراف ويُشجع على الاستثمار المستدام.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور عقود الشراكة العمومية والخاصة في عصرنة تسيير المرافق

العمومية؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية الى محورين

رئيسيين:

المحور الأول: مفهوم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما المحور الثاني:

دور عقود الشراكة العمومية والخاصة في عصرنة تسيير المرافق العمومية

1- مفهوم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعتبر عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP - Public

Private Partnerships) نموذجًا تعاونيًا يجمع بين قدرات وموارد كل من القطاع

العام والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع أو تقديم خدمات عامة بمستوى أعلى من

الكفاءة والجودة. تعتمد هذه العقود على تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الطرفين

بموجب اتفاقيات محددة، حيث يساهم القطاع الخاص في الاستثمار والابتكار

وتقديم الخبرات الفنية والإدارية، بينما يتولى القطاع العام مهمة الإشراف

والتنظيم وضمان تلبية احتياجات المجتمع. (محمد صلاح، لقلطي الأخضر، أكتوبر

2014، الصفحات 349-367) تتعدد نماذج عقود الشراكة، مثل نموذج البناء

والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، أو البناء والتمويل والتشغيل (DBO)، وغيرها،

وتستخدم في مشاريع البنية التحتية مثل المستشفيات، والطرق، وشبكات المياه

والكهرباء. تسعى هذه العقود إلى تحسين جودة الخدمات العامة، تخفيف الأعباء

المالية على الحكومات، وتعزيز التنمية الاقتصادية، مع ضمان تحقيق توازن بين

المصالح العامة والخاصة وضمان استدامة المشاريع على المدى الطويل.

1.1- تعريف عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

حظي تعريف عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام واسع من قبل التشريعات المقارنة ومن مختلف التوجهات الفقهية القانونية، حيث تعتبر هذه العقود إطاراً قانونياً حيويًا يعزز التعاون بين القطاعين لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الخدمات العامة. إلا أن التشريعات المقارنة تختلف في تعريفها لهذه العقود، وذلك بسبب غياب نصوص قانونية موحدة تحت مسمى "قانون عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في غالبية التشريعات، إن لم يكن جميعها. في الواقع، تقتصر بعض التشريعات على وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تتعلق بنوع واحد فقط من عقود الشراكة، مما يؤدي إلى تباين في الفهم والتطبيق عبر مختلف الدول. (صافة خيرة، 2022، الصفحات 738-766)

تستند هذه العقود في جوهرها إلى فكرة التعاون بين القطاع العام، الذي يتحمل مسؤولية الإشراف والتنظيم، والقطاع الخاص الذي يُساهم في التمويل والتنفيذ. ومع ذلك، يعكس اختلاف التشريعات أيضًا تفاوتًا في الفهم حول الأدوار الدقيقة للطرفين، وكذلك مدى التوازن بين المصلحة العامة والربحية الخاصة. في بعض الأنظمة القانونية، تُعتبر عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص جزءًا من استراتيجية أوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما تقتصر تشريعات أخرى على تطبيقها في مجالات معينة مثل البنية التحتية.

تعتبر عقود الشراكة من الأدوات الفعّالة لتطوير المشاريع العامة دون تحميل الحكومة عبئًا ماليًا كبيرًا. ومع تزايد الاعتماد عليها، تزايد أيضًا الحاجة إلى وضع أطر قانونية أكثر وضوحًا تضمن حماية الحقوق وتحقيق الشفافية في هذا التعاون بين القطاعين.

2.1- خصائص عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي نوع من العقود التي يتم فيها التعاون بين الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع أو تقديم خدمات عامة، مع توزيع المسؤوليات والمخاطر والفوائد بين الطرفين. يتم تصميم

هذه العقود لتحقيق أهداف مشتركة للطرفين، مثل تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة، وتقليل الأعباء المالية على الحكومة، وتعزيز الابتكار من خلال مشاركة القطاع الخاص في عمليات التنمية. تتميز عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعدة خصائص أساسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.2.1- تقاسم المخاطر والفائدة المتبادلة

من أبرز خصائص عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو تقاسم المخاطر بين الطرفين. عادةً ما يتم توزيع المخاطر بناءً على قدرة كل طرف على تحملها أو التحكم فيها. فمثلاً، قد يتحمل القطاع الخاص المخاطر المرتبطة بالبناء أو التشغيل، بينما يتحمل القطاع العام المخاطر المتعلقة بالتنظيم أو التغيير في السياسات الحكومية.

تهدف هذه العقود إلى تحقيق الفائدة للطرفين، في حين أن القطاع الخاص يسعى لتحقيق الربح من خلال المشاركة في المشاريع العمومية، فإن الدولة تستفيد من تحسين الخدمات العامة وتقليل الأعباء المالية. ومن خلال هذه الشراكة، يتمكن القطاع العام من الحصول على خدمات عالية الجودة بتكلفة أقل وضمن إطار زمني محدد. (ميلود بورحلة، لحول كمال، 2015)

2.2.1- التمويل المشترك

في هذه العقود، يقوم القطاع الخاص عادةً بتمويل المشروع بشكل جزئي أو كامل، بينما تسهم الدولة بتمويل جزئي أو من خلال ضمانات تسمح بتخفيف العبء المالي على الدولة، خصوصاً في المشاريع التي تتطلب استثمارات ضخمة، مثل البنية التحتية، مع ضمان أن يستفيد القطاع الخاص من العوائد المالية المرتبطة بتنفيذ المشروع.

3.2.1- التحفيز على الابتكار

من أبرز خصائص عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أنها تساهم بشكل كبير في تحفيز الابتكار في إدارة المرافق العامة. هذه العقود توفر بيئة تشجع على استخدام التقنيات الحديثة وتطوير حلول جديدة لمواجهة التحديات

التي قد تعجز الأنظمة التقليدية عن معالجتها. من خلال إشراك القطاع الخاص، الذي يتمتع بالقدرة على استثمار الأبحاث والتطوير في التقنيات المتقدمة، يتم دفع عجلة الابتكار في المجالات التي تحتاج إلى حلول غير تقليدية، سواء كان ذلك في البناء أو إدارة الطاقة أو تحسين البنية التحتية.

علاوةً على ذلك، تتيح هذه العقود للقطاع الخاص فرصة لإدخال أساليب إدارة مرنة ومنهجيات متطورة، مثل استخدام الأنظمة الذكية في إدارة الخدمات العامة، ما يعزز الكفاءة ويقلل التكاليف على المدى البعيد. القطاع الخاص يتبنى غالبًا تقنيات تتسم بالسرعة والكفاءة، مما ينعكس إيجابًا على تقديم الخدمات العامة بجودة عالية. ومن خلال هذه العقود، يستطيع القطاع الخاص الاستفادة من محفزات الأداء المرتبط بالعقوبات أو المكافآت، مما يدفعه إلى تبني الابتكارات التي تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة وتقليل التكلفة (بدراوي شهيناز، 2022).

من جانب آخر، تشجع عقود الشراكة على تبني مفاهيم جديدة في مجالات متنوعة، مثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في إدارة المرافق أو استخدام الطاقة المتجددة في مشاريع البنية التحتية. هذا النوع من الابتكار لا يتوقف عند حدود التطبيق التكنولوجي فحسب، بل يمتد أيضًا إلى عملية التفكير الاستراتيجي في كيفية توفير خدمات أكثر فعالية، وأقل تكلفة، وأعلى جودة. يتجلى ذلك في مشاريع مثل بناء شبكات المياه والكهرباء الذكية أو استخدام تقنيات حديثة في مجال النقل لتحقيق استدامة بيئية.

من خلال الإطار القانوني لعقود الشراكة، يتمكن كل من القطاعين العام والخاص من تحمل المسؤولية بشكل مشترك في تطوير واستغلال هذه الابتكارات. كما أن هذه العقود تمنح القطاع الخاص فرصًا لتنفيذ أفكار جديدة تمثل استثمارًا طويل الأجل، مما يعود بالفائدة على المجتمع ككل ويضمن تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات العامة.

4.2.1- الأداء على أساس النتائج

تتميز عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتركيزها على النتائج والأداء، حيث يتعين على القطاع الخاص تقديم الخدمة أو المنتج وفقاً لمعايير محددة مسبقاً في العقد. يتم تقييم الأداء بشكل مستمر، وتكون هناك آليات للمراقبة والرقابة لضمان أن يتم تنفيذ المشروع بالشكل الذي يحقق الأهداف المتفق عليها. وتعتمد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص على وجود نظام حوكمة قوي وفعال لضمان التنفيذ السليم والشفاف للمشاريع. تتطلب هذه العقود وجود آليات لمراقبة الأداء وضمان تنفيذ جميع الشروط المتفق عليها، مع توفير سبل لحل المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف. (أحمد البرعي، سهام بن دعاس، 2022، الصفحات 626-643).

ومن هنا نستنتج أن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل نموذجاً مبتكراً ومرناً للتعاون بين القطاعين العمومي والخاص، حيث يتم استثمار موارد القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، مع ضمان تحقيق الفائدة للطرفين وتحقيق التنمية المستدامة.

2- دور عقود الشراكة العمومية والخاصة في عصرنة تسيير المرافق العمومية

تلعب عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) دوراً أساسياً في تحديث وتطوير تسيير المرافق العمومية، حيث توفر نموذجاً مبتكراً يعزز الكفاءة ويحفز تحسين البنية التحتية والخدمات العامة. في ظل التحديات الاقتصادية والضغوط المالية المتزايدة على الدولة، تُعتبر هذه العقود وسيلة فعالة لتمويل المشاريع الكبيرة والمعقدة دون تحميل القطاع العام تكاليف إضافية. من خلال هذا التعاون، يتمكن القطاع العام من الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة التي يقدمها القطاع الخاص، مما يساهم في تعزيز قطاعات حيوية مثل النقل والطاقة والصحة والتعليم. (دباش محمد، ضويحي حمزة، 2022، الصفحات 385-398).

عقود الشراكة تساهم في إدخال الابتكار التكنولوجي وتطوير حلول مستدامة، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما أنها تتيح تحسين الأداء

البيئي للمشاريع عبر استخدام تقنيات صديقة للبيئة في البنية التحتية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تخلق هذه الشراكات بيئة تنافسية تحفز على تقديم خدمات ذات جودة أعلى بتكاليف أقل، من خلال تحسين عمليات التنفيذ والإدارة وتقليل الفترات الزمنية اللازمة لإتمام المشاريع. كما أن هذه العقود تعزز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين العلاقة بين القطاعين العام والخاص. ولضمان نجاح هذه الشراكات، من الضروري وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يضمن حقوق الأطراف المعنية ويحقق استدامة المشاريع على المدى الطويل.

1.2- تحسين الاستدامة في تسيير المرافق العمومية

تسهم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل كبير في تعزيز الاستدامة في تسيير المرافق العمومية، حيث يلتزم القطاع الخاص بتقديم حلول مبتكرة ومستدامة من الناحيتين البيئية والاقتصادية. هذا الالتزام يتجسد في تنفيذ مشاريع تهدف إلى تقليل التكاليف على المدى الطويل، من خلال تحسين استخدام الموارد، والحد من الهدر، وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة. على سبيل المثال، في مشاريع البنية التحتية، يمكن للقطاع الخاص تطبيق تقنيات متقدمة في البناء والصيانة تساهم في تقليل التأثير البيئي، مع تحسين الأداء العام للمرافق.

تحقيق الاستدامة في تسيير المرافق العمومية يتطلب دمج استراتيجيات بيئية مبتكرة، مثل استخدام الطاقة المتجددة في تشغيل المشاريع الكبرى، أو تحسين تقنيات إدارة المياه والكهرباء بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاستدامة. هذه الحلول تساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات المناخية، ما يجعل هذه المشاريع أكثر توافقاً مع أهداف التنمية المستدامة (توات نصر الدين، 2015، الصفحات 124-138).

إضافة إلى ذلك، تسهم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحديث البنية التحتية الحيوية بطرق مبتكرة تضمن تحسين الخدمات العامة بشكل مستمر. عبر هذه الشراكات، يتمكن القطاع الخاص من إدخال تقنيات حديثة وأساليب إدارة أكثر مرونة وكفاءة، وهو ما يساهم في تطوير خدمات النقل والمياه والكهرباء، مع تحسين مستوى الأمان والجودة.

أحد أبرز جوانب الفائدة التي تجلبها هذه الشراكات هو تخفيف الأعباء المالية على الدولة كما سبق ذكره. إذ أن هذه العقود تتيح للدولة الاستفادة من تمويل القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات ضخمة، ما يقلل الحاجة إلى تخصيص ميزانيات حكومية ضخمة لهذه المشاريع. هذا التخفيف المالي يمكن أن يعزز من مرونة المالية العامة، ويسمح بالحفاظ على استدامة الأنظمة العامة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

من خلال تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، تساهم هذه العقود في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. فعندما يعمل القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الحكومة، يتحقق مستوى أعلى من الكفاءة والإنتاجية، مما يساهم في تقديم خدمات أفضل وأسرع. كما أن هذا التعاون يضمن قدرة أكبر على الابتكار، ويعزز من استجابة المرافق العامة لتغيرات احتياجات المجتمع في وقت أسرع.

في ظل هذه الشراكات، يصبح من الممكن تفعيل مشاريع متميزة تحسن من جودة الحياة اليومية للمواطنين، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تتطلب حلولاً متجددة ومستمرة. بذلك، تساهم هذه الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير بيئة أكثر استقراراً ونمواً في المستقبل.

2-2. تقديم حلول مبتكرة باستخدام تقنيات حديثة

من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتمكن القطاع الخاص من تقديم حلول مبتكرة باستخدام تقنيات حديثة وأساليب إدارة مرنة تتميز بالكفاءة والسرعة، وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. في هذا السياق، يعزز القطاع الخاص قدرته على تطوير بنية تحتية متطورة ومبنية على أحدث التقنيات، بما في ذلك تحسين شبكات النقل، وتطوير الطرق السريعة، والجسور، والأنفاق، مما يساهم في تيسير حركة المرور وتحقيق مستوى عالٍ من الأمان والكفاءة في التنقل.

كما أن القطاع الخاص يمكنه المساهمة في تطوير شبكات المياه والكهرباء بشكل أكثر كفاءة، من خلال تحسين تقنيات توزيع الموارد والحد من الفاقد، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر استدامة وجودة. على سبيل المثال، يمكن تحديث محطات المياه، تنفيذ حلول مبتكرة في الصرف الصحي، وتطوير شبكات الكهرباء الذكية التي تساهم في تقليل الانقطاعات وتحسين جودة الإمداد. هذه التحسينات لا تقتصر على زيادة الكفاءة



فحسب، بل تساعد أيضاً في توفير الطاقة والمياه بشكل أكثر استدامة، مما يعزز الأثر البيئي الإيجابي للمشاريع. (زويدة محسن، أحمد تي، 2019، الصفحات 61-77) إضافة إلى ذلك، يمكن لعقود الشراكة أن تساهم في تعزيز التطوير التكنولوجي في القطاعات الصحية والتعليمية، من خلال إدخال أنظمة رعاية صحية متقدمة وبرامج تعليمية ذكية تديرها التقنيات الحديثة. يمكن للمستشفيات أن تستفيد من استخدام الأجهزة الطبية المتطورة والتكنولوجيا الرقمية لتحسين التشخيص والعلاج، في حين أن المدارس يمكن أن تستخدم حلول التعليم عن بُعد والمنصات الرقمية لتحسين جودة التعليم والوصول إلى طلاب في المناطق النائية.

هذه التحسينات تساهم في بناء مجتمع مستدام ومرن قادر على مواجهة التحديات المستقبلية. من خلال دمج الابتكار مع استثمارات القطاع الخاص، تصبح الخدمات العامة أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتزايدة، ما ينعكس إيجاباً على الحياة اليومية للمواطنين ويعزز من قدرة الدولة على تحقيق تنمية مستدامة.

الخاتمة

تواجه عملية العصرنة تحديات متعددة، من أبرزها الحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتدريب الموارد البشرية، فضلاً عن ضرورة توفير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة. بالتالي، فإن نجاح عصرنة تسيير المرافق العمومية يعتمد على تضافر الجهود بين الحكومة والمجتمع، واستثمار الإمكانيات التقنية والبشرية لتحقيق تحول إيجابي وشامل.

تساهم عقود الشراكة في تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير المرافق العمومية، حيث يكون هناك مراقبة مستمرة للأداء وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً في العقود. يتمثل أحد الجوانب الأساسية في هذه الشراكات في تركيزها على النتائج، ما يعني أن المقاولين أو المشغلين من القطاع الخاص ملزمون بتقديم خدمات وفق مستويات عالية من الجودة ضمن أطر زمنية معينة، مع تحميلهم للمسؤولية في حال حدوث أي إخفاقات أو تأخير في المشاريع.

هذه العقود أيضاً تساهم في تقليص العبء المالي على الحكومات، من خلال تقاسم تكاليف تنفيذ المشاريع الكبيرة والمعقدة بين القطاعين العام والخاص. هذا يجعل

من الممكن تحقيق مشاريع ضخمة مثل المستشفيات الجامعية، محطات الكهرباء، ومشاريع الطاقة المتجددة، التي قد تكون صعبة على الحكومات تأمين تمويلها بالكامل. كما تساعد هذه الشراكات في جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة.

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات

- بدراوي شهبناز، مدخل الى ادارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021/2022.

المقالات العلمية

- بن عامر أحمد عبد اللطيف، عصنة المرافق العمومية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية والمالية، المجلد9، العدد1، 2020/12/29، ص ص 643-660.

- صايم مصطفى، بوقناديل محمد، عصنة تسيير المرافق العام عن طريق الادارى الالكترونية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد السادس، العدد الثالث، 2018، ص ص 28-46.

- محمد صلاح، لقليطي الأخضر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8، العدد3، اكتوبر 2014، ص ص 349-367.

- صافة خيرة، الاطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والخاص في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد9، العدد 2، جوان 2022، ص ص 738-766.

- ميلود بورحلة، لحول كمال، معايير اختيار العرض الامثل بين المزايا المالية أو التقنية والاقتصادية في مجال صفقات الاشغال، مجاميع المعرفة، المجلد الاول، العدد الاول، اكتوبر 2015، ص ص 1-25.

- أحمد البرعي، سهام بن دعاس، خصوصية عقود الشراكة والية تحقيق نجاعتها بين القطاع العام والخاص، مجلة الفكر القانوني السياسي، المجلد السادس، العدد الاول، 2022، ص ص 626-643.

- دباش محمد، ضويفي حمزة، دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في نجاعة تسيير المرافق العامة: دراسة ميدانية من وجهة نظر الهيئات المتعاقدة بولاية تقرت، الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الثاني، اكتوبر 2022، ص ص 385-398.



- ¹- توات نصر الدين، دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، المجلد8، العدد2، جويلية 2015، ص ص 124-138.
- ¹- زوبيدة محسن، أحمد تي، مشاركة القطاع الخاص في تسيير الخدمة العامة للمياه في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد5، العدد1، 2019، ص ص 61-